



بنك السودان المركزي



النشرة الدورية لبنك السودان المركزي
**Central Bank of Sudan
Public Information Note**

السنة الأولى العدد (8)

ديسمبر December 2010

بسم الله الرحمن الرحيم

النشرة الدورية لبنك السودان المركزي (ديسمبر 2010)

Central Bank of Sudan

Public Information Note (December 2010)

المحتويات

1- الاقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان :	2
2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني:	6
6..... 1- التضخم.....	
6..... 2- عرض النقود:	
9..... 3- سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي:	
10..... 4- التمويل المصرفى وتطور الجهاز المصرفي:	
12..... 5- موقف القطاع الخارجى: حركة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات.....	
14..... 6- عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية :	
16..... منحني العائد على شهادات شهامة: -.....	
19..... منحني العائد على صكوك الاستثمار الحكومية:	

"تهتم النشرة بتوفير معلومات دقيقة وموثقة على أساس شهري عن أداء الاقتصاد السوداني وتنفيذ السياسة النقدية والمصرفية وسياسات سعر الصرف ، وتعكس نشاط لجنة السياسات في البنك المركزي وتهدف إلى تملك الرأي العام معلومات عامة عن مسار الاقتصاد والفرص والتحديات الماثلة والتدابير والإجراءات المطبقة لضمان الاستقرار المالي والتقدي وتحقيق الأهداف التنموية في السودان"

١- الاقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان :

تحسن أداء الاقتصاد العالمي في العام 2010م حيث يقع ان يبلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي 4% مقارنة بـ 0.8% في العام 2009م والذي تدنت فيه معدلات النمو الاقتصادي في معظم الدول الصاعدة والنامية المتقدمة على حد سواء، شهد العالم تحديات منطقة اليورو والتي تمثلت في ارتفاع الدين العام في الاقتصاد مما اضطر الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي للتدخل لمعالجة مشاكل اليونان وایرلندما زالت الضغوط التضخيمية ماثلة في كل من اسبانيا والبرتغال وكثير من دول منطقة اليورو، بالإضافة إلى حرائق روسيا واستراليا وفيضانات الباكستان وكثير من الكوارث الطبيعية المتمثلة في الزلازل والبراكين على الأرخبيل الاندونيسي والصراعات الأهلية في إفريقيا وتحديات التحول المناخي العالمي، ومع ذلك تحسن الأداء الاقتصادي العالمي فهناك ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة إلى 2.6% في الربع الثالث مقارنة بـ 1.7% في الربع الثاني مما أدى إلى تحسن التوقعات بمعدل النمو السنوي الكلى ، من المتوقع ان تظل معدلات النمو متدينة في الدول المتقدمة مقارنة بمعدلات النمو في الدول الصاعدة اقتصادياً (الصين-الهند-البرازيل-جنوب إفريقيا) والدول النامية .

تحسن مؤشرات قياس الأداء المصرفى عالمياً مما يتبين عن تحقيق الاستقرار المالي والمصرفى فى معظم اقتصاديات العالم، حيث توجهت معظم السياسات الاقتصادية إلى معالجة الدين العام في الاقتصاد، واستعادت أسواق المال والبورصات العالمية قدرتها في جذب المدخرين والمستثمرين في كافة القطاعات، ومع ذلك هناك تحديات كبيرة ما زالت تواجه الأسواق المالية على مستوى العالم . تأثر مؤشر داو جونز Dow Jones ببيانات البطالة في الولايات المتحدة والتي انخفضت من 103000 وظيفة إلى 71000 وظيفة وادت إلى انخفاض معدل البطالة من 9.8% في

¹ Projections

نوفمبر الماضي الى 9.4% بنتهاية ديسمبر 2010م. حيث ارتفع مؤشر داو جونز² الى اعلى مستوى له 11500 نقطة وهو مستوى ما قبل الازمة المالية العالمية وفي اتجاه صعودي قوي بعد تخطي نقطة التصحيح 10000 و التي استقر فيها لفترة طويلة نسبياً، وبلغ ادنى مستوى له خلال العام 9968 نقطة في 26 اغسطس 2010م .

ارتفع مؤشر فوتس³ من 5812 نقطة نوفمبر الماضي حيث وصل اعلى مستوى له خلال العام 6008 نقطة في 24 ديسمبر 2010م ، كذلك تخطى مؤشر نكاي⁴ Nikei index الياباني مستوى 8819 نقطة وهو اعلى مستوى له خلال العام 2010م بعد ترددات عديدة حيث وصل ادنى مستوى له 10540 نقطة في 31 اغسطس 2010م وبالتالي يعكس تحرك الاقتصاد الياباني من منطقة الركود الاقتصادي بعد ارتفاع معدلات التضخم من ارقام سابقة الى ارقام موجبة وتحسن توقعات النمو الاقتصادي .

وارتفع مؤشر هانغ سينغ⁵ في هونغ كونغ الى 23000 نقطة ادنى بقليل عن مستويات نوفمبر والتي بلغت 23320 نقطة ، وسجل العام 2010م تذبذبات عالية حيث وصل اعلى مستوى له 24732 نقطة في 8 نوفمبر 2010م ، وادنى مستوى له 20007 نقطة في 29 يوليو 2010م .

وتخطى مؤشر دالكس⁶ الالماني عتبة 7000 نقطة في نوفمبر ووصل اعلى مستوى له 7077 في 21 ديسمبر 2010م مقارنة بادنى مستوى له 5837 نقطة في 25 اغسطس 2010م ، وهو في اتجاه صعودي قوي يعكس الاتجاه العام للتحسن في الاقتصاد الالماني بالرغم من تحديات منطقة اليورو المستمرة في ارتفاع الدين العام والانخفاض اليورو خلال العام 2010م .

ارتفع مؤشر كاك 40 الفرنسي⁷ الى 3870 نقطة في ديسمبر 2010م مقارنة بمستوى 3865 نقطة في نوفمبر 2010م ، وقد شهد تذبذبات عديدة خلال العام وبلغ ادنى مستوى في مارس الماضي حيث وصل الى اقل من

² Dow Jones وهو يعكس اداء اكبر 30 شركة مدرجة في بورصة نيويورك .

³ يعكس اداء اكبر 100 شركة مدرجة في بورصة لندن

⁴ وهو يعكس اداء اكبر 225 شركة في بورصة طوكيو

⁵ Hang Seng Index

⁶ وهو مؤشر يعكس اداء 30 شركة مدرجة في بورصة فراكفورت

⁷ cac40 index وهو مؤشر يعكس اداء اكبر 40 شركة مدرجة في بورصة باريس

3414 نقطة ، بينما وصل اعلى مستوى له 3961 نقطة في 9 نوفمبر 2010 حيث تشير حركة المؤشر الى تذبذبات يومية مثلت مستويات تصحيح وجنى ارباح الا ان الاتجاه العام للمؤشر اظهر صعوداً ملحوظاً .

وبالتالى يمكن القول بان شهر اغسطس 2010 قد اظهر انخفاض كبير في معظم مؤشرات الاسواق المالية العالمية الا ان المؤشرات سرعان ما استعادت مستوياتها السابقة وفي اتجاه صعودي حتى نهاية العام . حيث يلاحظ ايضاً ارتفاع اسعار البترول والذى تخطى عتبة 93 دولار للبرميل مما يدل على سرعة تعافى الاقتصاد العالمى من الازمة المالية العالمية، الا ان اسعار الغذاء قد ارتفعت بعدلات عالية مما يبرز تحديات جديدة تمثل فى ازمة غذاء قادمة، ولذلك لابد من الاهتمام بالاتجاح الزراعى بشقيه وتوجيه الجهود للاستفادة من فرص وتحديات ازمة الغذاء العالمية الماثلة .

انخفض اليورو مقابل الدولار خلال العام 2010، ففى اخر بيانات شهر ديسمبر 2010 وصل اليورو الى 1.29 دولار لليورو، وبلغ ادنى مستوى له 1.2 دولار فى 7 يونيو 2010 وبلغ اعلى مستوى له فى يناير 2010 محوالي 1.45 دولار فى 14 يناير 2010، الا ان الاتجاه العام لسعر صرف اليورو مقابل الدولار فى انخفاض بسبب ازمة الدين العام فى الاقتصاد الاوربى الناتجة من تداعيات الازمة المالية العالمية والتي ادت الى تبني سياسات مالية تقشفية فى كل من اليونان والبرتغال واسبانيا واخيراً ايرلندا .

وصل سعر صرف الجنيه الاسترليني الى 1.56 دولار بنهایة ديسمبر، وبلغ اعلى مستوى له فى العام 2010 محوالي 1.64 دولار، بينما بلغ ادنى مستوى له 1.43 دولار فى 18 مايو ، مقارنة بالعملات الرئيسية الاخرى يعتبر الجنيه الاسترليني أكثر استقراراً خلال العام .

ومازالت مؤشرات الدين العام فى كثير من الدول الاوربية تشير الى احتمال ظهور بلدان اخرى تحتاج الى حزمة معالجات وهذا ما يرهن تحف المستثمرين من ايداع اموالهم طرف البنوك الاوربية وصعوبات حقيقة تواجه منطقة اليورو وما يجعل التوقعات تشير الى ضعف سعر صرف اليورو فى مستوى التوازنى الدولى (international parity)، فقد ارتفع اليان اليابانى بعدل 15% عن مستوى التوازنى الاسمى، وارتفع الفرنك السويسرى بنسبة 10%، بينما انخفض اليورو بنسبة (-10%) ، وانخفض الجنيه الاسترليني بنسبة (-5%) ولذلك لابد من الاهتمام بمتابعة ارصدة البنوك لدى شبكة المراسلين الدوليين واتخاذ التحوطات الالزمه لعدم الانكشاف او التعرض لخاطر سعر صرف اليورو والاسترليني وتنويع سلة عملات الارصدة الخارجية لتقليل المخاطر .

استقر سعر اليوان الصيني مقابل الدولار في حدود 6.83 يوان للدولار خلال النصف الأول من العام 2010 ، ومنذ بداية يوليو 2010 انخفض الدولار مقابل اليوان ليصل إلى أدنى مستوى له 6.6 يوان للدولار في نهاية ديسمبر الماضي ، وذلك نتيجة للضغوطات التي تعرضت لها الصين من قبل الولايات المتحدة واليابان والتي أدت إلى رفع عملتها بنسبة 3.3% ، وتسبب ذلك في انخفاض تنافسية الصادرات الصينية في الأسواق الأوروبية والأمريكية وتدنى احتياطيات النقد الأجنبي ولذلك هناك تراجع من سياسة رفع العملة الصينية حالياً حيث تشير البيانات إلى خفض اليوان مقابل الدولار تدريجياً .

هناك تزايد في الضغوط التضخمية ل معظم شركاء التجارة الخارجية للسودان في شهر ديسمبر 2010، الإمارات العربية (1.94%)، كوريا (3.3%)، اليابان (0.1%)، الهند (9.7%)، منطقة اليورو (9.1%) الصين، (5.1%) السعودية (5.8%)، و مصر (10.2%) في نوفمبر، و يتوقع أن تعكس هذه التذبذبات على سعر صرف الجنيه السوداني ومعدلات التضخم في البلاد . ولذلك لابد من التحسب إلى التضخم المستمر ووضع الترتيبات الازمة لاحتوائه وتحقيق استقرار سعر الصرف. وهي من اهم اهداف المرحلة الحالية لأن تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التحولات التي تمر بها البلاد يمكن ان يقوى الثقة في الاقتصاد و يؤدي إلى مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي والتوجه في الاتجاه والتصدير ورفع معدلات النمو الاقتصادي في المدى البعيد .

بالرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية وتحديات فترة الاستفباء تشير التقديرات إلى امكانية تحقيق السودان لمعدل نمو اقتصادي يبلغ 5.5% في العام 2010 وبالتالي ينخفض مستوى الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق والبالغ 98 بليون دولار بحسب تعادل القوى الشرائية (PPP) و 65.6 بليون دولار بالأسعار الجارية (الدولة رقم 64 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي)، وهي تعادل 154 مليار جنيه بالعملة المحلية ، ويقدر مستوى دخل الفرد بحوالي 2200 دولار (الدولة رقم 127 حسب تقديرات البنك الدولي)، الا ان التحديات قد خلقت ضغوطاً متزايدة على موقف ميزان المدفوعات فقد ارتفعت نسبة عجز الحساب الجارى إلى الناتج المحلي الإجمالي من 6% في العام 2009 الى 6.4% في العام 2010، و يتوقع ان تزول الضغوط على موقف القطاع الخارجى بعد انتهاء فترة الاستفباء مباشرة، حيث ادت حالة عدم اليقينية التي تسود الأسواق حالياً إلى انخفاض كبير في سعر الصرف وارتفاع الضغوط التضخمية مما اثر سلباً على الحياة المعيشية لغالبية السكان، ولذلك يهدف البنك المركزي إلى استعادة

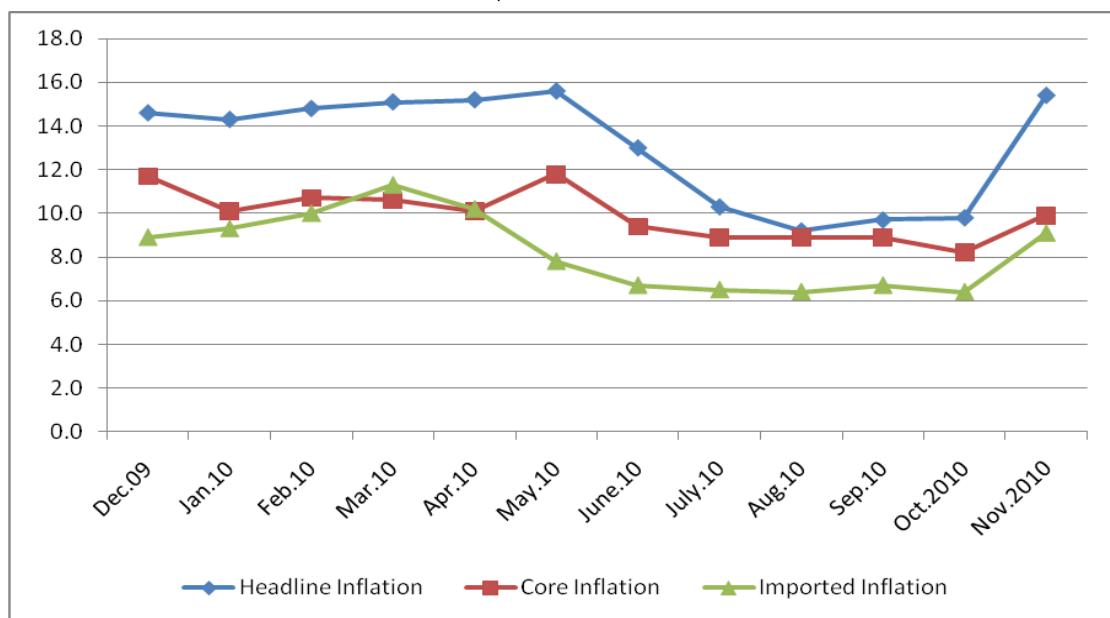
التوازن لسعر الصرف وتحفيض معدلات التضخم عبر حزمة مناسبة من السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف واجراءات تخفيض الطلب على القد الاجنبى لمعالجة الاختلال فى القطاع الخارجى والسيطرة على التضخم .

2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني:

1-2 التضخم:

ارتفع معدل التضخم الكلى (headline inflation) من 9.8% فى شهر نوفمبر 2010 الى 15.4% فى شهر ديسمبر 2010 ، بينما ارتفع معدل التضخم الاساسى (core inflation) من 8.2% الى 9.9% ، الا ان معدل التضخم المستورد (imported inflation) قد ارتفع بدرجة اعلى من 6.4% الى 9.1% ويرجع ذلك الى انخفاض سعر صرف الجنيه السودانى بسبب عدم اليقينية التى تزامنت مع فترة الاستفباء .

الشكل رقم (1)



يشير الاتجاه العام الى ارتفاع معدلات التضخم فى الشكل اعلاه اى رقمين منذ بداية العام حتى نهاية النصف الاول ويرجع السبب فى ذلك الى تداعيات الازمة المالية العالمية والتي ادت الى ضغوط تضخمية وارتفاع حجم الدين العام فى الاقتصاد وانخفاض سعر الصرف، ونتيجة لاتخاذ البنك المركزي لاجراءات نقدية نقشية تمثلت فى استعادة البنك لودائعه طرف البنك التجارى ورفع الاحتياطى النقدى القانونى من 8% الى 11% وتنشيط اليات التعقيم (sterilization) عن طريق تنشيط

عمليات السوق المفتوحة (open market operations) فقد تمت السيطرة على التضخم في رقم احادي حتى نهاية نوفمبر الماضي، الا ان التضخم ليس فقط ظاهرة نقدية فقد تؤثر عليه مستويات الاتاج الحقيقى في الزراعة والصناعة والغيرات التي تحدث في سعر الصرف وحجم العجز في الموازنة العامة للدولة ومصادر تغطيته، حيث تشير التوقعات بعد رفع الدعم عن المحروقات والسكر مؤخراً إلى امكانية ارتفاع التضخم بمتوازية هندسية نتيجة للتأثيرات المضاعفة على تكاليف الاتاج والنقل والترحيل، ولذلك لابد من اجراءات هيكلية في الموازنة العامة للدولة لتقليل العجز وكذلك تقليل النمو الندلي والمحافظة على سعر الصرف من اجل تقليل التضخم الى مستويات دنيا تسهم في تحفيض اعباء المعيشة على الشرائح الضعيفة في المجتمع، فمن المتعارف عليه ان التضخم يساعد المنتجين ولا يتأثر به الاغنياء بينما يعتبر ضريبة على الفقراء .

ولذلك تاتي اهمية الاجراءات التي تتخذها البنك المركزي لتحجيم النمو الندلي والتي تتطلب اجراءات مماثلة لاعادة هيكلة الاقتصاد وتنشيط الاتاج في كافة القطاعات الاقتصادية ليتحول المجتمع بكمله الى قوى منتجة وتحجيم الاستيراد من الخارج لمعظم السلع الكمالية، والاهتمام بالسلع الضرورية التي تمثل ضروريات الحياة كالقمح والسكر والأدوية ولذلك يسعى البنك المركزي لتصحيح الآثار السالبة لتحرير اسعار المحروقات والسكر عن طريق توجيهه موارد النقد الاجنبى وتسهيل الاجراءات والعمليات المصرفية لاستيراد السلع الضرورية ودعم تمويل الاتاج المحلي . ايضاً يستمر البنك المركزي في الضغط الندلي بالعملة الاجنبية وبالتالي يتوقع ان يستقر سعر الصرف في فترة ما بعد الاستفتاء وذلك يتطلب تضافر كل الجهود في جميع وزارات القطاع الاقتصادي من اجل تشجيع الاتاج المحلي .

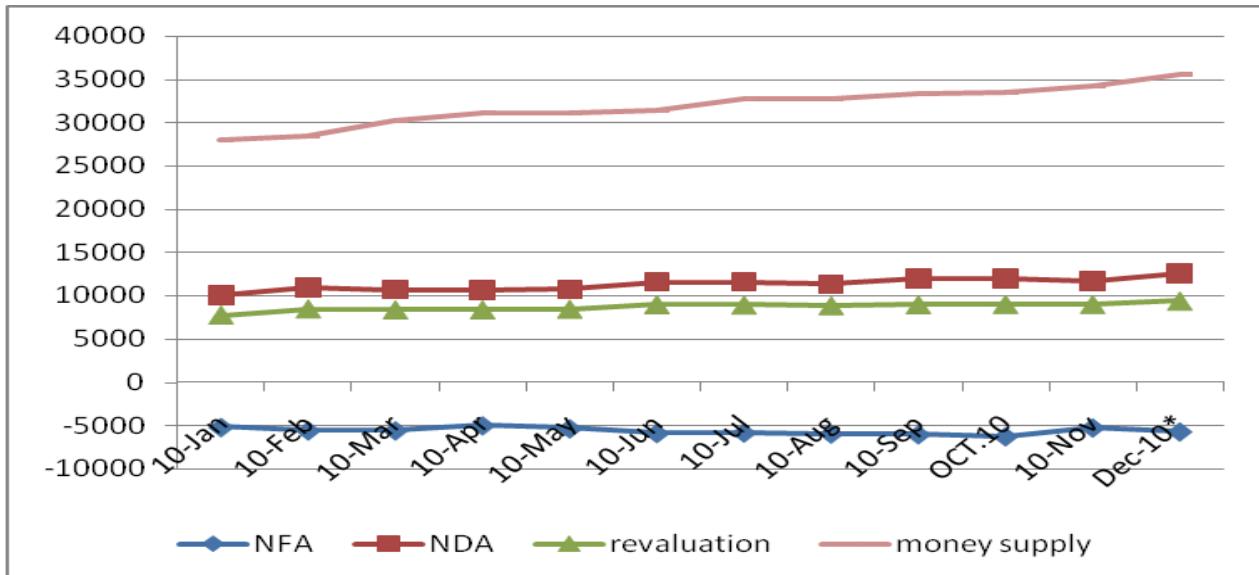
2- عرض النقود⁸:

ارتفع عرض النقود من 34560 في نوفمبر 2010 الى 35536 مليون جنيه في 27 ديسمبر 2010 ، والنتيجة النهائية توسيع نقدى من 27934 مليون جنيه في بداية يناير 2010 بعدد نو تراكى 22.5%. حيث يلاحظ ان مصدر التوسيع الندلى الاساسى يرجع الى نمو صافى الاصول الخالية (NDA) وهو يعكس الالتزامات على الحكومة والبنوك والقطاع الخاص ما يعني التوسيع فى تمويل الخدمة والقطاع الخاص، وبالرغم من ضغوطات سعر الصرف التي ادت الى اعادة تقييم العملة بالانخفاض الكبير خلال العام الا ان هناك استقرار واضح في بند صافى الاصول الاجنبية (NFA) والذي يعكس ضغوطات موقف ميزان المدفوعات، ويرجع ذلك الى سياسة الضخ السيولى فى سوق النقد الاجنبى من قبل البنك المركزي

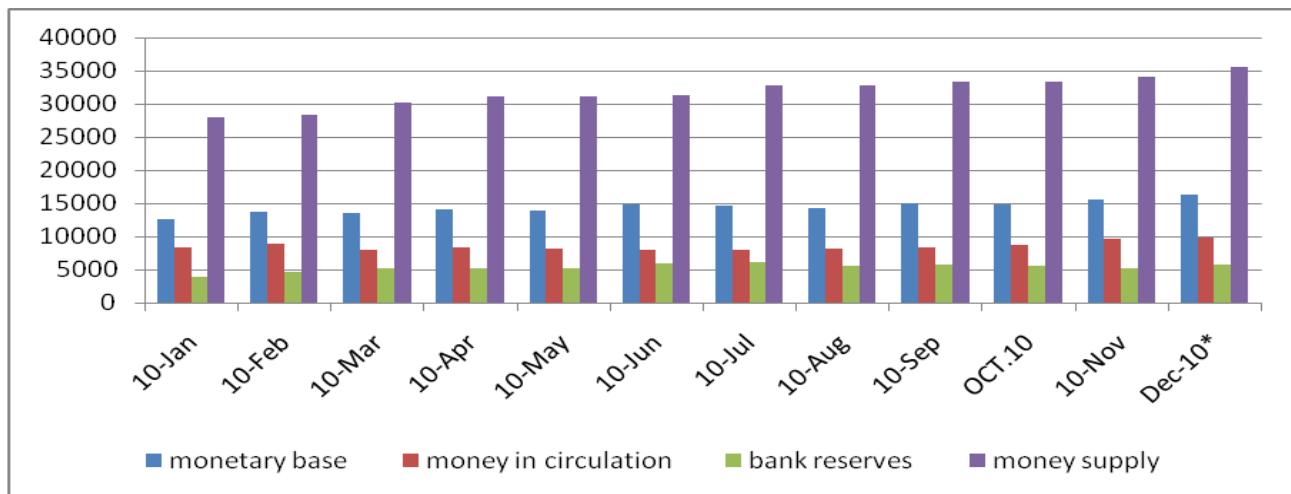
⁸ بيانات تقديرية

والتي ادت الى امتصاص السيولة بالعملة المحلية من ناحية وكذلك زيادة عرض النقد الاجنبى لمقابلة احتياجات البلاد المختلفة من ناحية اخرى .

الشكل رقم (2) العوامل المؤثرة على عرض النقود ينair - ديسمبر 2010

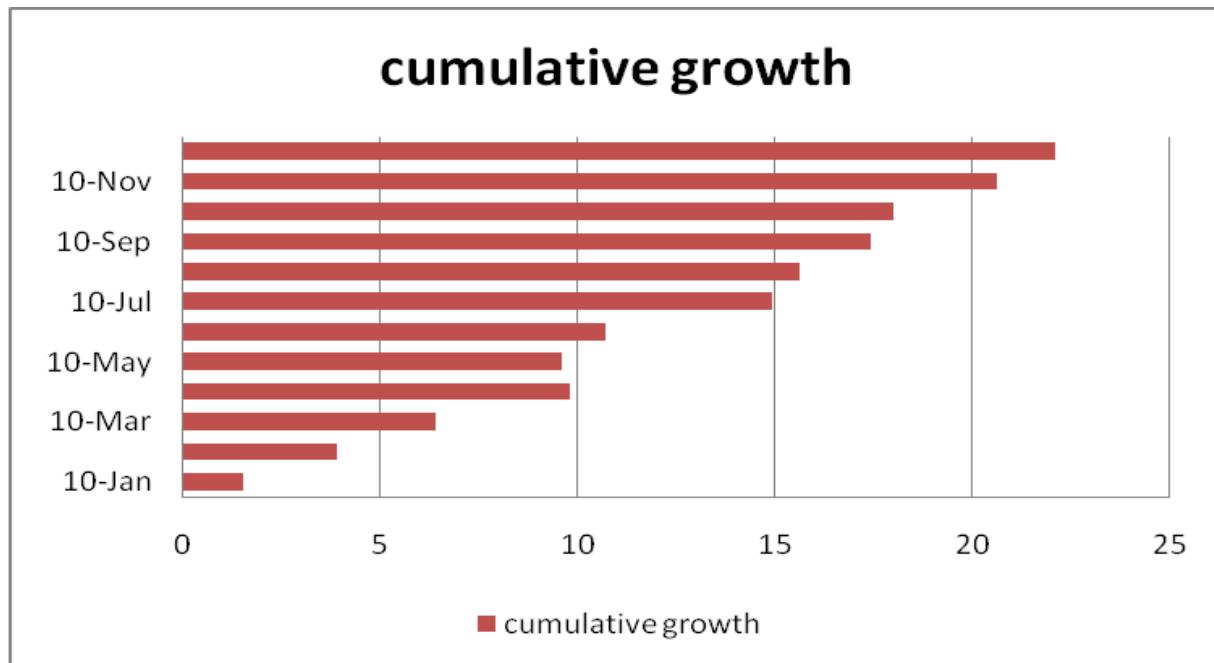


الشكل رقم (3) عرض النقود ينair - ديسمبر 2010



يلاحظ ارتفاع حجم النقود المتداولة خلال العام من 8251 مليون جنيه ينair في 2010م الى 9871 مليون جنيه بنهاية ديسمبر 2010م ، وارتفعت القاعدة النقدية من 12636 مليون جنيه الى 16335 مليون جنيه، وارتفعت احتياطيات البنوك من 3836 مليون جنيه الى 5753 مليون جنيه لنفس الفترة . ايضاً يلاحظ استقرار المضاعف النقدي في متوسط 2.2 خلال العام حيث بلغ ادنى مستوى له 2.05 في فبراير مقارنة ب 2.25 كاعلى مستوى في أغسطس 2010م .

الشكل (4) معدل النمو التراكمي لعرض النقود من يناير الى ديسمبر 2010م



3 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي:

ارتفع متوسط سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني لدى بنك السودان المركزي من 2.377 جنيه في نوفمبر 2010م الى 2.4824 جنيه في ديسمبر، كما ارتفع متوسط سعر صرف اليورو مقابل الجنيه السوداني من 3.2539 جنيه في شهر نوفمبر 2010 الى 3.2809 جنيه في ديسمبر 2010م.

أصدر بنك السودان المركزي منشوراً قضي بتعديلات في ضوابط النقد الاجنبي (ضوابط الصرافات)، حيث سمح لشركات الصرافة بالبيع لعرض السفر في حدود مبلغ لا يتجاوز 1000 يورو (فقط ألف يورو) أو ما يعادلها من العملات الحرة الأخرى نقداً أو تحويلاً، وذلك بعد استيفاء المستندات المؤيدة للسفر، وأيضاً ألزم شركات الصرافة بالبيع لغرض السفر لكلٍ من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية في حدود مبلغ لا يتجاوز 750 يورو (فقط سبعمائة وخمسون يورو) أو ما يعادلها من العملات الحرة الأخرى نقداً أو تحويلاً وذلك بعد استيفاء المستندات المؤيدة للسفر. وأن تظل بقية الضوابط المنظمة لمبيعات النقد الاجنبي بغرض السفر الأخرى سارية دون تعديل.

ايضاً تقر في حالة وجود فوائض بالنقد الاجنبي لدى شركات الصرافة من مشترياتها من البنك المركزي ، القيام بأحد اخيارين اما بيع تلك الفوائض لبنك السودان المركزي وبسعر الصرف الساري زائداً الحافز ، أو الاحتفاظ بتلك الفوائض على أن يتم خصمها من الحصة التالية التي ستقوم شركة الصرافة بشرائها من البنك المركزي .

ومن ناحية اخرى أدت الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي خلال الفترة الماضية الى اخسار نشاط السوق الموازي وتوفر الدولار بنسبة معقولة في الصرفات خاصة بعد ان تم العمل بنظام الحافز في الفترة الاخيرة وكذلك ادت الضوابط التي اتخذتها الحكومة مثل منع استيراد السلع الكمالية عبر زيادة الرسوم عليها الى تقليل الطلب على العملات الاجنبية وبالتالي تقليل الفجوة بين السعر الرسمي والموازي .

2- 4 التمويل المصرفي وتطور الجهاز المصرفي:

اهتم بنك السودان المركزي بتوجيه البنك لتمويل القطاعات الاتاجية ، ويعن القول بأن السياسة التمويلية الجديدة اخذت في الاعتبار اهمية توفير حواجز للبنوك التي تقدم تمويل للزراعة والصناعة ويشمل ذلك تخفيض الاحتياطي القانوني للبنوك الملزمة بذلك ووضع وداع لأكثر البنوك نشاطاً في هذا المجال، بالإضافة إلى عمليات التدخل في سوق النقد الاجنبي، وهناك محفزات للبنوك التي توسيع في التمويل الأصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي بعد تحديد النسب المفصلة لذلك في السياسة التمويلية الجديدة لغرض دعم القطاعات الضعيفة في المجتمع وتوفير فرص العمل ومحاربة الفقر .

يلاحظ من خلال الجدول رقم (1) تدفق التمويل لكل القطاعات بالعملتين المحلية والاجنبية خلال شهر نوفمبر 2010 ، حيث سجل تمويل التجارة المحلية على اعلى نسبة بلغت 14.4% ، ثم القطاع الزراعي 12.3% الاستيراد 12.1% ، القطاع الصناعي 9.6%.

من حيث الصيغ بلغت نسبة التمويل بصيغة المراجحة 48.1% ، والصيغة الأخرى 35.9% ، المشاركة 7.8% ، المقاولة 4.7% ، المضاربة 3.1% ، السلم 0.3% ، الاجارة 0.1% من اجمالي تدفق التمويل ا لمصرفي بالعملة المحلية لشهر

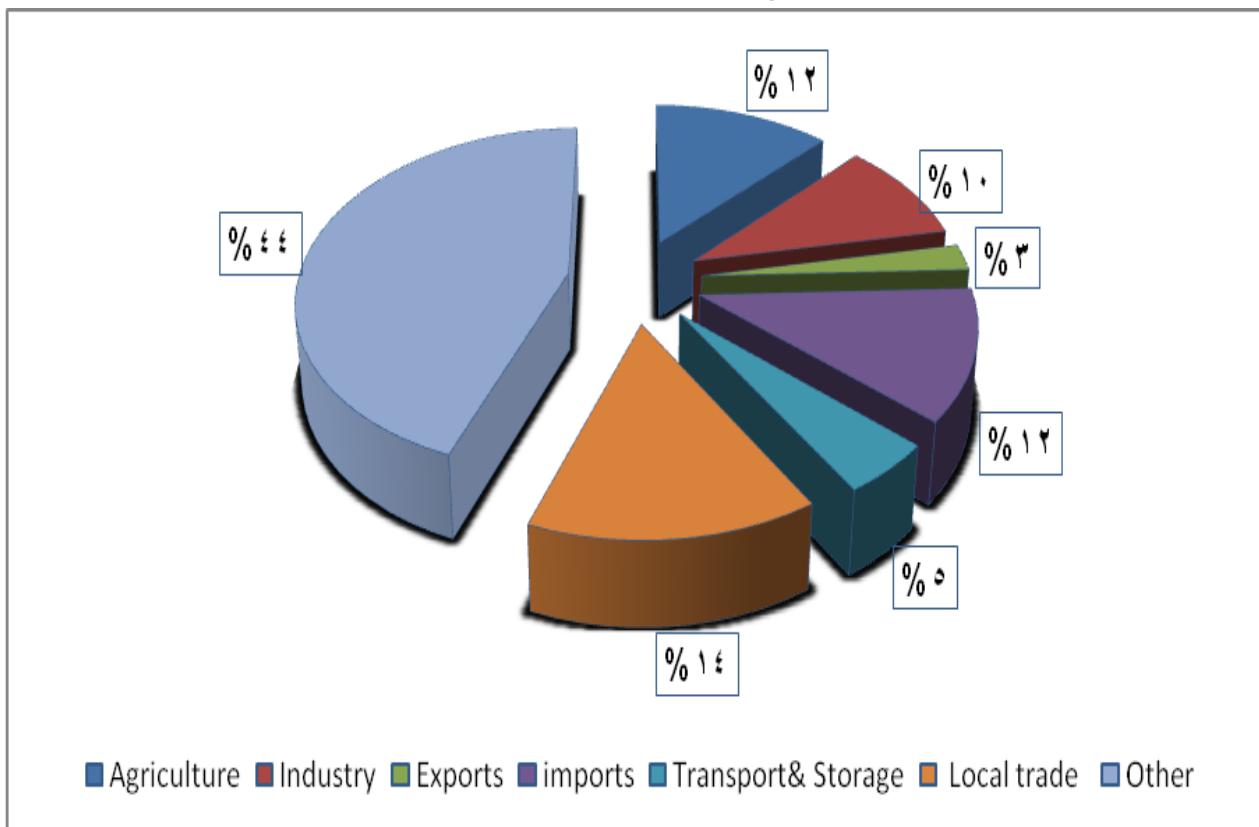
ديسمبر 2010م ، عليه لابد من التركيز في تطبيق صيغ التمويل الإسلامية الأخرى والابتعاد عن التركيز على صيغة المراجحة .

الجدول رقم (1) رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات – شهر نوفمبر 2010 * :
بملايين الجنيهات

%	اجمالي	اجنبي	محلي	
12.3	2,585.2	23.0	2,562.3	الزراعة
9.6	2,014.9	528.4	1,486.5	الصناعة
2.4	509.1	66.9	442.1	الصادر
4.8	998.6	40.7	957.9	النقل والتخزين
14.4	3,019.2	238.4	2,780.8	التجارة المحلية
12.1	2,529.9	1,350.9	1,179.1	الاستيراد
44.3	9,282.0	1,304.9	7,977.2	آخر
100	20,939.0	3,553.2	17,385.8	اجمالي

المصدر: بنك السودان المركزي *بيانات تقديرية

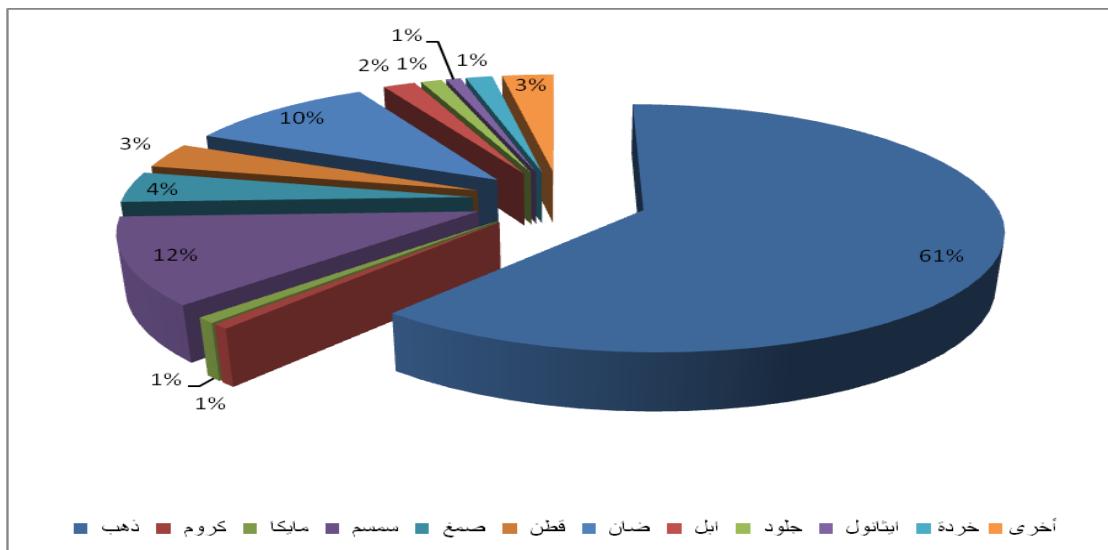
الشكل رقم (5) توزيع التمويل المصرفي حتى نوفمبر 2010م



*بيانات تقديرية

٥-٢ موقف القطاع الخارجي و حركة التجارة الخارجية:

الشكل رقم (6) الصادرات غير البترولية للفترة حتى نهاية نوفمبر 2010 م



الجدول رقم(3) (أ) الصادرات غير البترولية للفترة حتى نهاية نوفمبر 2010⁹ م المبالغ بعشرات الدولارات

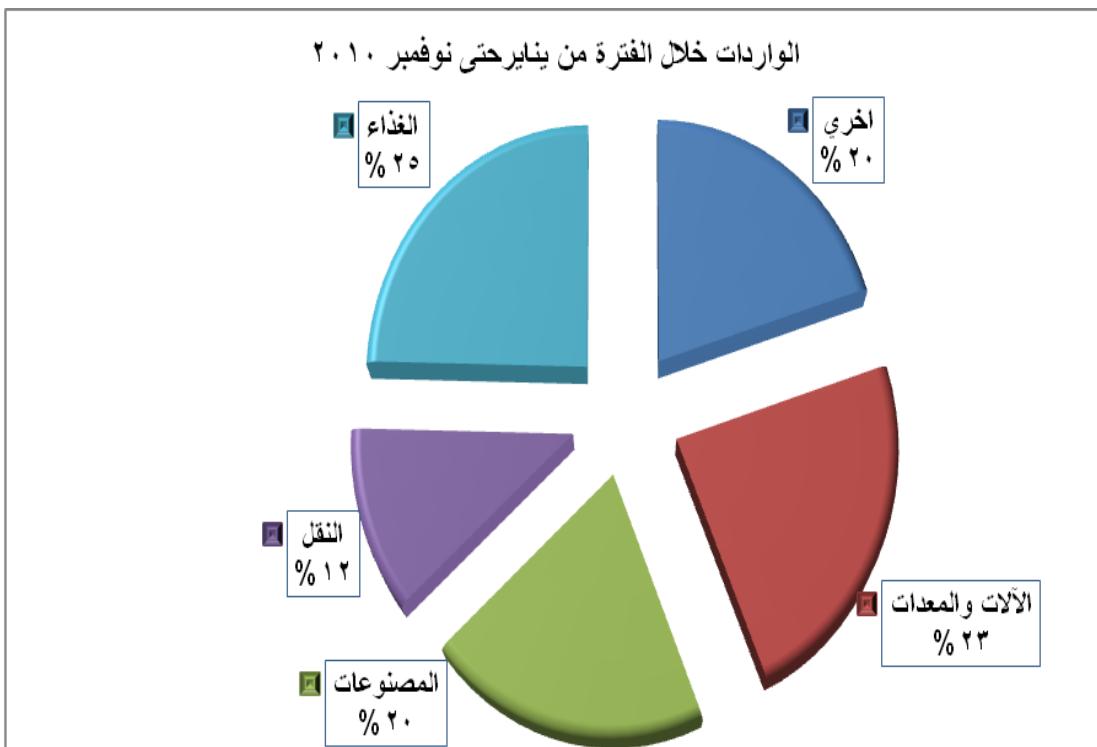
61%	899.97	طهير
1%	9.95	غير
1%	11.48	مايكل
12%	169.02	سمسم
4%	60.17	صمع
3%	49.09	قطن
10%	151.31	خان
2%	25.62	ابل
1%	16.75	جلود
1%	11.63	إيثانول
%1	21.19	غير
%3	40.66	آخر
100%	1,466.84	جملة الصادرات غير البترولية

⁹ البيانات المتوفرة تغطي الفترة حتى نوفمبر 2010م ، الا ان جملة الصادرات يمكن ان تتحصل 1.5 مليار دولار بنتهاية ديسمبر 2010م ، يتوقع ان تصل عائدات الذهب أكثر من مليار دولار وكذلك يتوقع ارتفاع حصيلة الصادرات التقليدية الأخرى .

الجدول رقم(3) (ب) تفاصيل الواردات للفترة من يناير حتى اكتوبر 2010 المبالغ بملايين الدولارات

الواردات	الغذاء	النقل	المصنوعات	الآلات والمعدات	اخرى	اجمالي الواردات
القيمة	2595.67	1244.20	2101.40	2458.23	2132.15	10531.65
نسبة المساهمة %	24.65	11.81	19.95	23.34	20.25	100.00

شكل رقم (7)



يلاحظ ترکيز الاستيراد بنسبة 24.65% للغذاء في بلد يمكن ان يكون سلة غذاء العالم، عليه لابد من التفكير ملياً في كيفية استغلال الموارد الزراعية والاستفادة من فرص ازمة الغذاء العالمي، وهذا يتطلب ايجاد اليات تساهم في تشجيع الاتاج المحلي من اجل التصدير خصوصا وان السودان به امكانيات زراعية متعددة وميزات مطلقة ونسبة في انتاج اللثيغ من السلع الزراعية والصناعات التحويلية .

الذهب:

بلغت اسعار الذهب السودانية 40 دولار للجرام الواحد خلال شهر ديسمبر 2010 . وبالتالي يمكن لمعدن الذهب ان يعطي العجز الموقع في الميزانية حال الانفصال كمصدر ايرادى حديث وكذلك تغطية العجز في القطاع الخارجى .

ومن المتوقع ان تساهم اجراءات البنك المركزي في تنظيم تجارة الذهب وبناء احتياطيات منه وبالتالي توفير مزيد من موارد النقد الاجنبى بالبلاد خلال المرحلة المقبلة .

6-2 عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية :

تمثل عمليات السوق المفتوحة احدى الادوات التي يخدها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود ، ولمعرفة الموقف العام للارصدة يلاحظ انه جاري العمل في الاصدار الاولى من شهادة إجارة أصول مصافة الخرطوم للبتروال(شامة) فقد تم 1817.694 شهادة حتى الان ببلغ 908.85 مليون جنيه، تغير الموقف لشهادات شهامة بزيادة 550.683 شهادة ببلغ 275.34 مليون جنيه عن الموقف في الفترة الماضية ، أما بالنسبة لشهادتي صرح وشهاب فلم يتغير الموقف فيما باى حركة .

وبلغ إجمالي التداول في السوق الثانوي 296784 شهادة في 21/12/2010 مقابل 367187 شهادة في 10/11/2010 بتنصان 70403 شهادة ، وانخفض عدد صكوك صرح من 261921 صك الى 101629 صك لتلك الفترة ، وبالنسبة لاستثمارات الاجانب في صكوك صرح فلم يطرأ عليها اي تغير خلال الفترة وتبعد مساهمات الافراد 4%، والمؤسسات والصناديق 7%، والبنك 1.2%، واجمالي مس اهمات الاجانب في صرح 12.3%.

يوجد ارتفاع ملحوظ في العائد الس نوي علي الشهادات في السوق الثانوي لمعظم شهادات شهامة بإصدار 2010/1/1 يرتفع الى 12% مقارنة بـ 11.23% للفترة الماضية، بينما إصدار 2010/4/1 يرتفع الى 11.98% مقارنة بـ 9.60% للفترة الماضية ، أما إصدار 2010/7/1 فارتفاع الى 12% مقارنة بـ 7.91% لل فترة الماضية ، أما بالنسبة لإصدار 2010/10/1 فقد حقق نسبة عائد للفترة الماضية بلغت 2.34% أي ما يعادل 18.72% خلال العام. أما متوسط العائد السنوي لصرح 16%.

أغلق مؤشر الخرطوم هذا الشهر مرتفعاً من (2,365.73) إلى (2,367.92) نقطة بفارق (2.19) نقطة عن مؤشر الشهر الماضي، حيث تم التداول هذا الشهر في قطاعات: البنك، التجاري ، الصناعي ، الزراعي ، الاتصالات والوسائط الأخرى، الخدمات المالية، الصناديق الاستثمارية والشهادات الاستثمارية . فيما سجل قطاع التأمين غياباً عن تداول هذا الشهر .

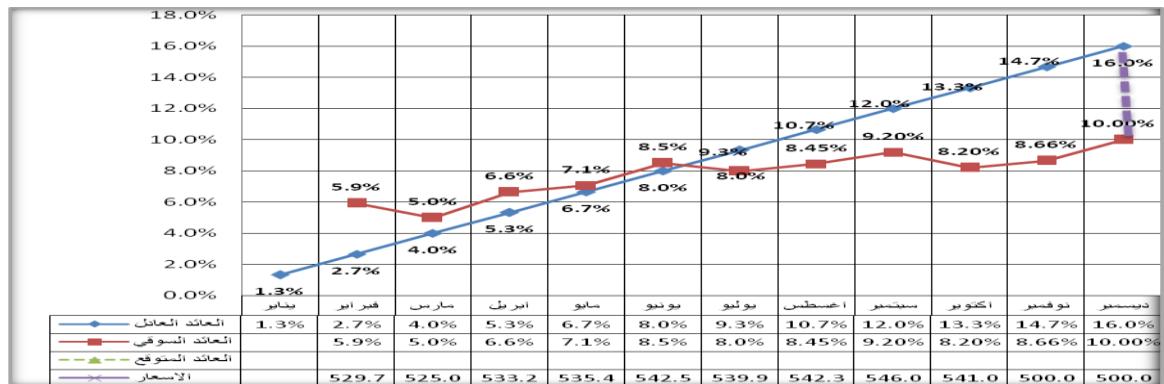
بمقارنة بمؤشرات تداول الشهر الماضي فقد ارتفعت جميع المؤشرات : حجم التداول من (80,183,354.38) إلى (328,071,708.13) جنيه، عدد الصكوك من (157,166) إلى (648,143) صكًا، عدد الأسهم المتداولة من (3,091,349) إلى (29,477,255) سهماً وعدد العقود المنفذة من (458) إلى (859) عقداً.

شهدت حركة أسعار الأسهم في قطاع البنوك خلال هذا الشهر استقرارً أسعار أسهم كل من : البنك السوداني الفرنسي في (3) جنيه البنك الإسلامي السوداني في (0.20) جنيه بنك الخرطوم في (0.81)، ومصرف السلام عند (2) جنيه بينما ارتفع سعر سهم بنك التضامن من (1.3) إلى (1.51) جنيه وبنك فيصل الإسلامي من (2.5) إلى (3.48) جنيه، في القطاع التجاري: انخفض سعر سهم الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة من (9) جنيه إلى (9.51) جنيه، وفي القطاع الصناعي استقر سعر سهم الشركة الوطنية للبتروال عند (2) جنيه، في قطاع الإتصالات والوسائل : هذا الشهر ارتفع سعر سهم مجموعة سودايل للإتصالات المحدودة من (1.9) إلى (2.34) جنيه، في قطاع الخدمات المالية : إستقر سعر سهم شركة المهاجر للخدمات المالية عند (0.12) جنيه وكذلك استقر سعر شركة الهجرة للصرافة عند (0.13) جنيه، في قطاع الصناديق الاستثمارية: انخفضت أسعار صكوك الاستثمار الحكومية العاشرة من (103) إلى (102.50) جنيه، وصكوك صندوق الاستثماري من (20.1) إلى (20) جنيه ، بينما ارتفع سعر صكوك الاستثمار الحكومية الحادية عشر من (100) إلى (102) جنيه وصكوك صندوق اجارة بنك الخرطوم الاستثماري من (10.12) إلى (10.60) جنيه وصكوك الاستثمار الحكومية السادسة من (100) إلى (102.75) جنيه وصكوك الاستثمار الحكومية التاسعة من (100.5) إلى (101.41) جنيه ، وصكوك الاستثمار الحكومية الرابعة عشر من (100.5) إلى (101.50) جنيه وصكوك صندوق الاستثمار في الأوراق المالية السودانية من (10.05) إلى (10.25) جنيه، واستقرت أسعار صكوك صندوق مجموعه الوطن الاستثماري الأول في (10.06) جنيه ، وصندوق جلوبال الامان في (10.10) جنيه، صندوق الرؤاد الأول عند (10) جنيه ، وصندوق المستثمر الثاني عند (10.25)، وفي قطاع الشهادات الاستثمارية هذا الشهر : ارتفعت أسعار 16 اصدارة ، وتم تداول عدد 6 اصدارات لأول مرة.

ويكمن ملاحظة انحسار التصكيم والتوريق في القطاع الزراعي والصناعي، عليه لابد من التفكير في كيفية حشد التمويل عن طريق التصكيم والتوريق للشركات العاملة في مجال الزراعة، بل من الواجب تطوير مواجه ادخارية جديدة تهتم بتنشيط مجال البورصة في تجارة السلع وبالتالي تصبح مصدر هام لتمويل عمليات الانتاج والتصدير وتحقق عائد مجزي للمدخرین والمستثمرین مما يسهم في استدامة النمو الاقتصادي.

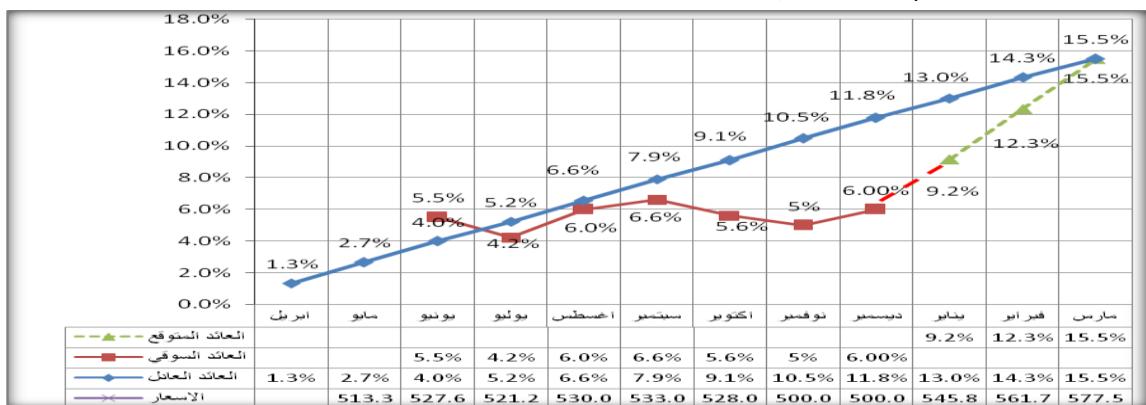
١/ منحني العائد على شهادات شهامة (ديسمبر / 2010):

شكل رقم (٨) منحني العائد على شهادات شهامة ٤٤ اصدار ١/١/٢٠١٠ :-



بما التداول لهذه الشهادة في شهر فبراير وكان العائد بالسعر السوقى ٥.٩% وهو أعلى من العائد بالسعر العادل الذي بلغ ٢.٧% ويعود ذلك إلى قلة المعروض ورغبة المستثمرين في امتلاك الشهادات . واستمر العائد بالسعر السوقى في الارتفاع حتى يونيو مما تبع عنه ارتفاع العائد بالسعر العادل خلال الشهور من فبراير وحتى يونيو . وفي شهر يوليو بدأ العائد بالسعر السوقى في الانخفاض إلى (٨%) حيث أصبح أقل من العائد بالسعر العادل الذي بلغ ٩.٣% . وظل العائد بالسعر السوقى يسجل زيادة طفيفة إلا أنه أقل من العائد بالسعر العادل في الفترة من يوليو حتى سبتمبر . وفي شهر ديسمبر شهد العائد بسعر السوق ارتفاعاً بلغ ١.٣٤% مما كان عليه في شهر نوفمبر حيث وصل العائد سعر السوق إلى ١٠% إلا أنه لا يزال أقل من العائد بالسعر العادل للشهادة .

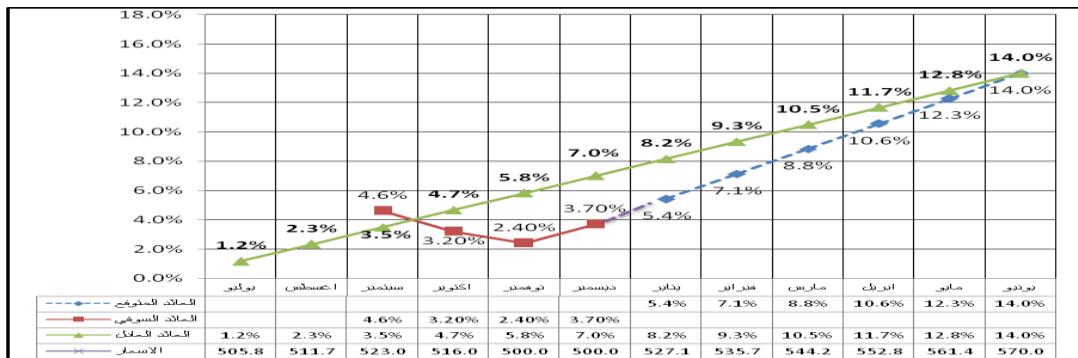
شكل رقم (٩) منحني العائد على شهادات شهامة ٤٥ اصدار ٤/١: ٢٠١٠/٤/١



بما التداول في هذه الشهادة في شهر يونيو بعائد سوقى ٥.٥% وهو يزيد قليلاً عن العائد بالسعر العادل ٤% ومنذ شهر يوليو أصبح العائد بالسعر السوقى أقل من العائد بالسعر العادل . وفي شهر أغسطس ارتفعت نسبة العائد السوقى إلى ٦% إلا أنه لا يزال أقل من العائد بالسعر العادل . ومنذ شهر سبتمبر واصل العائد بالسعر السوقى الانخفاض حتى وصل في نوفمبر إلى ٥% إلا أن العائد بسعر السوق عاود الارتفاع في شهر ديسمبر

ليصل الى 6% وهذا ينطبق على كل الشهادات حيث شهد العائد عليها ارتفاع في شهر ديسمبر الا انه يظل اقل من العائد بالسعر العادل.

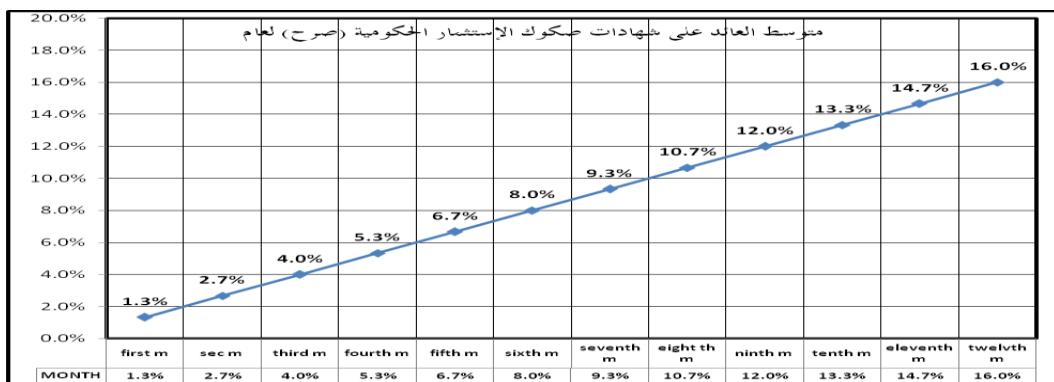
شكل رقم (10) منحني العائد على شهادات شهامة 46 اصدار 1/2010/7/1:



بدا التداول للشهادة في سبتمبر بنسبة عائد سوقى 4.6% وهو اعلى من العائد بالسعر العادل بنسبة 1.1%. وفي أكتوبر انخفضت نسبة العائد السوقى الى 3.2% اي اقل من نسبة العائد بالسعر العادل بنسبة 1.5%. وشهد شهر ديسمبر زيادة في العائد بسعر السوق ليترفع الى 3.7% بدلا عن 2.4% في شهر نوفمبر الا انه يقل عن العائد بالسعر العادل بنسبة 3.3%.

2 / منحني العائد على صكوك الاستثمار الحكومية:

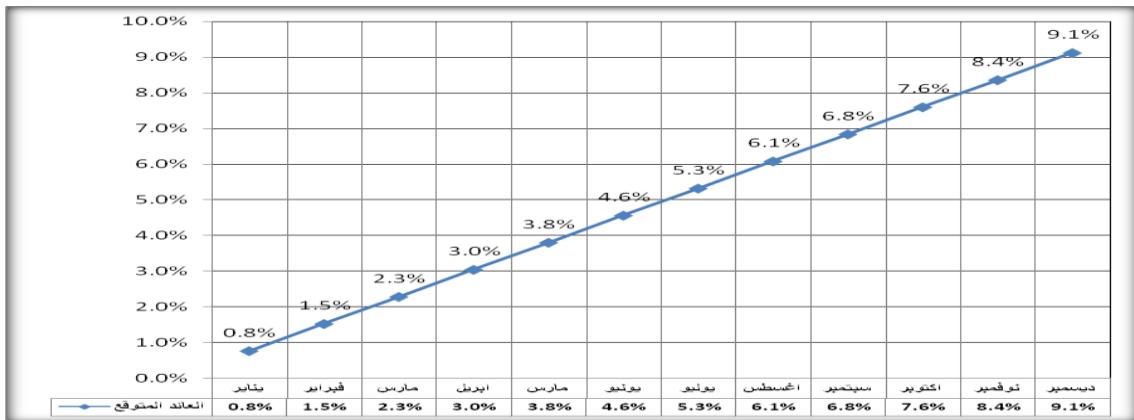
شكل رقم (11) متوسط العائد على صكوك الاستثمار الحكومية (صريح) لعام 2010



يوضح الشكل اعلاه عائد صكوك الاستثمار وفق نشرات الاصدار ويلاحظ ان تداول هذه الصكوك في السوق الثانوي محدود وان تم تداولها فلا تتحقق عائدات تذكر ويعزى ذلك الى طبيعة هذه الاصدارات اذ توزع عائداتها بصورة ربع سنوية ونصف سنوية لبعض الاصدارات .

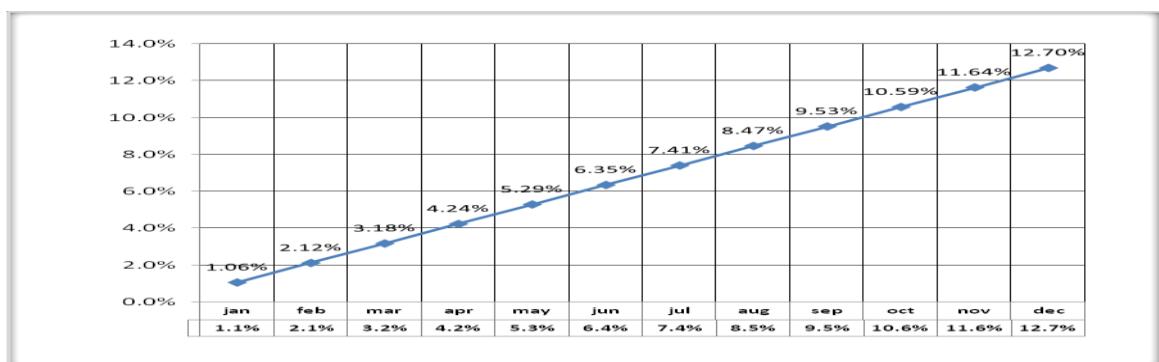
3/ منحني العائد المتوقع على الودائع الاستثمارية بالبنوك لعام 2010:-

شكل رقم (12) منحني العائد المتوقع على الودائع الاستثمارية لعام 2010



متوسط العائد المتوقع للودائع الاستثمارية في نهاية العام 2010 في حدود 9.1% وذلك وفق تقديرات المصارف .

شكل رقم (13) منحني العائد المرجح الكلي على شهادات شهامة و صرح وودائع البنوك -



من المتوقع ان يبلغ العائد الكلى المرجح لكل الاوعية الاستثمارية بنهایة العام 2010 12.7% وهذا يمثل تكلفة التمويل

في الاقتصاد وهي نسبة عالية نسبياً لکها تتناسب مع الوضاع التضخمية السائدة .

جدول يوضح اوزان الاوعية الادخارية المكونة للمنحني بالشكل رقم (13) :-

جدول رقم (1)

الوزن النسبي	القيمة (بملايين الجنيهات)	اسم الوعاء الادخاري
45%	8,581.6	الودائع الاستثمارية بالبنوك
44%	8,280.12	شهادات المشاركة الحكومية (شهامة)
11%	2,116.7	شهادات الاستثمار الحكومية (صرح)
	18,978.42	الاجمالي

والله الموفق ،،

بنك السودان المركزي - إدارة البحوث والتنمية